

من سورة
الأنفال

obeikandi.com

٢٧٤ - دلالة: وقوله تعالى: يدل على أشياء: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ (١).

يدل على أشياء:

منها: أن وصف المؤمن بذلك يقع على طريق التعظيم في الشرع؛ لأنه لو جرى على طريقة اللغة لم يصح أن يجعل تعالى المؤمن هو الذي يفعل ما ليس بتصديق، كما لا يجوز أن يجعل الضارب هو من يفعل ما ليس بضرب.

ومنها: أن الإيمان ليس هو القول باللسان أو اعتقاد القلب، على ما ذهب المخالف إليه، ولكنه كل واجب وطاعة، لأنه تعالى ذكر في صفة المؤمن ما يختص بالقلب وما يختص بالجوارح؛ لما اشترك الكل في أنه من الطاعات والفرائض.

ومنها: أنه يدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبّد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير، فتجب صحة الزيادة والنقصان، وإنما كان يمنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة، وهو القول باللسان، أو اعتقادات مخصوصة بالقلب.

ومنها: أنه يدل على أن الرزق هو الحلال؛ لأنه تعالى جعل من صفات المؤمن، ومن جملة ما يمدح عليه أن ينفق مما يرزق ولو كان ما ليس بحلال يكون رزقًا لم يصح ذلك!

(١) سورة الأنفال: الآيات ٢ - ٤.

ومنها: أن الواجب على من سمع ذكر الله تعالى والقرآن أن يتدبر معناه، وهذا هو الغرض فيه، لأن وجل القلب والخوف والخشية لا يكون بأن يسمع الكلام فقط من غير تدبر معناه، وإنما يقع بالتدبر والتفكير، فيجب أن يلزم الأمر الذى معه يصح وجل القلب والخوف والخشية ويدل ذلك على وجوب النظر والتدبر فى الأمور والأدلة لأنه يقتضى ما ذكرناه من الوجل والخشية .

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ يدل صريحه على أن الزيادة فى الإيمان تجوز .

ومنها: أنه يدل على أن التوكل على الله تعالى واجب، وأنه من صفات المؤمن، وذلك يقتضى الرجوع إليه تعالى فى طلب الرزق والمنافع، ودفع المضار، بالوجوه التى تحل، لأن هذا التوكل دون ما يقوله الجاهل من أنه العدول عن طريق المكاسب وإهمال النفس!

وما روى عنه عليه السلام من قوله: (لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا)^(١) يدل على أن السعى فى طريقة الكسب من الوجوه التى تجوز والتوكل وأنه قد يكون واجبا فى كثير من الأحوال إذا كان من باب الدنيا، فأما من باب الدين فهو ألزم .

وإنما يكون العبد متوكلا على الله بأن لا يلتمس الرزق وغيره إلا منه، ولا يجزع إذا لم يعط ولا يعدل فى طلبه إلى جهات الحرام .

(١) أخرجه الترمذى من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه، بلفظ: (لو أنكم توكلون على الله حق توكله . . . الحديث) وقال: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

ومنها: أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ يدل على أن اللازم لمن تتلى عليه الآيات أن يتفكر فيها فيعرف ما تضمنها من وجوب فيقدم عليه، ومن قبيح فيفارقه.

وفيه دلالة على ما نقوله من أنه قد يقع للإنسان زيادة الهدى والبصائر إذا تدبر الآيات حالا بعد حال.

ومنها: أن الاسم الشرعى لا يكون مشتقا؛ لأن وصف المؤمن بأنه مؤمن إذا ثبت بأفعال مختلفة ولا يصح فى مجموعها أن يقع الاشتقاق منها، علم أن المختص بها إنما وصف بذلك على طريقة الشرع لا على جهة الاشتقاق من الإيمان.

فإن قال: كيف يجوز أن يصير مؤمنا حقا بما ذكر فى الآيات وفى العبادات الواجبة ما لم يجئ له ذكر فيها والإخلال بها يخرجها من أن يكون مؤمناً؟

قيل له: إذا صح بالدلالة فى بعض العبادات ما قلته صار بالمنطوق به فى الآية؛ لأنه لا فرق بين ما يقتضيه الدليل مما يجب أن يكون شرطاً فى الآية أو مضموماً إلى المذكور وبين المنطوق به هنا.

ولا يمتنع أن يقال: إن قوله ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ يتضمن القيام بالعبادات؛ لأن من توكل عليه فى التماس الجنة فلا بد من أن يفعل ما به يستحقها، كما أن من توكل عليه فى طلب الرزق فلا بد من أن يفعل ما يلتبس به.

وأكد تعالى ذلك: بأن ذكر إقامة الصلاة والإدانة على فعلها حالا بعد حال، فنبه بذلك على ما عداه من أفعال الجوارح.

ولا يمتنع دخول جميع الواجبات المتعلقة بالأموال تحت قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ لأن ذلك إنفاق من المال الذى رزقوه فى الوجه الذى تعبدهوا به .

وفى الآية دلالة على أنه لا يجوز أن يكون مؤمناً إلا وهو يستحق الدرجات عند ربه والمغفرة، وذلك بخلاف ما يقوله المرجئة من أن فى المؤمنين من يجوز أن يكون من أهل النار أبداً الأبدى، ومنهم من لا يستحق إلا العقاب، وإن جاز أن يعفو عنه تعالى؛ لأنه جل وعز يقول: ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ وقد بين أنهم يستحقون ذلك، وعم ولم يخص .

٢٧٥ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الظفر الحاصل للمؤمن من فعله تعالى، فقال: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (١).

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل، لأننا قد بينا وجوه النصر، وأنه الظفر المطلوب الذى يقتضى التأثير فى العدو، ويكون ذلك بالحجة والتعظيم والرفعة، وقد يكون بالغلبة فى الحرب بالوجوه التى تقتضى ذلك من إلقاء الرعب فى نفس العدو، ومن تثبيت قدم المؤمنين .

إما لأمر يرجع إلى ربط قلبه وإلى تقويته بالخواطر وغيرها، أو لأمر يرجع إلى صلابة المستقر، وقد يكون بالإمداد بالملائكة، وقد يكون بعوارض تقتضى اعتقاد العدو كثرة المؤمنين واعتقاد المؤمن من قلة عدد العدو، وكل ذلك منه تعالى لا ينافى أن يكون العبد فاعلاً متصرفاً فى الحرب .

وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ (٢) يشهد لما ذكرناه بالصحة، لأنه تعالى إنما ينصر بهذه الوجوه التى منها ربط القلب وشدة

(١) سورة الأنفال: الآية رقم ١٠ .

(٢) سورة الأنفال: الآية رقم ١١ .

إما بما يحدثه من الخواطر والتنبيه على ما أعد للصابر، أو بذكر وعده بالظفر، وتثبيت القدم قد تكون على الوجهين اللذين ذكرناهما.

وقد قيل: إنه تعالى أمطر لهم السماء يوم بدر فصلبت لهم الأرض الرخوة الرملية، فاقضى ذلك فيهم تثبيت القدم، وكثرة المطر للعدو وكثرة الوحل، فأوجب ذلك ضررا فيهم.

٢٧٦ - مسألة: وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(١) يدل على ثبوت الوعيد في فساق أهل الصلاة، لأن المعلوم أن الذى يلقي الكفار بالمحاربة لا يكون إلا من المصدقين بالرسول ﷺ.

وقد أزال الله تعالى الشبهة فى ذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وبين أن من يولهم دبره بالهزيمة فقد استحق النار والغضب، وبين أن من ولاهم دبره متحرِّفاً لقتال عادلا من جهة إلى جهة لظنه بأنه أقرب إلى الظفر فذلك مباح. وكذلك من ولاهم دبره متحيزاً إلى فئة مقويا لها ومتقويا بها، ليكون إلى الظفر أقرب لا يكون منهزماً.

وبين تعالى أنه إذا ولى القوم الدبر - لا على هذا الوجه - أن الوعيد لا حق بهم.

وقوله: ﴿وَمَاوَاهُ جَهَنَّمُ﴾ دلالة على أن كونه فى النار مؤبداً؛ لأنه لو كان فيها أوقاتا ثم يكون فى الجنة لم يجز أن يطلق القول بأن مأواه جهنم، فيجعل مأواه ما ينقطع ولا يجعل مأواه ما يدوم كونه فيها.

(١) سورة الأنفال: الآيتان رقم ١٥، ١٦.

وقوله: ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ يدل على أن مصير أمره لا يكون إلى دخول الجنة؛ لأنه لو كان كذلك لم يصح هذا الإطلاق.

٢٧٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل لتصرف العبد وكسبه فقال: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١) فأضاف قتلهم ورميهم إلى نفسه.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام يقتضى أنه تعالى هو الذى قتل الكفار دون المؤمنين وذلك يوجب فى كل قتل أن يكون تعالى فعله وأن يوصف بأنه قتل الأنبياء والصالحين!

ويلزمهم أن تكون الأسماء المشتقة من هذه الأفعال لله تعالى دون العبد، وهذا مما لا يبلغه مسلم؛ لأن القوم إن أضافوا الفعل إلى الله، فمن قولهم إن الظالم القاتل المجبر هو العبد، دونه لعل باطلة يذكرونها فى ذلك! والآية تنقض هذا القول منهم، فتعلقهم بظاهرها لا يمكن.

ويجب بالآية أن لا يجوز بوصف العبد بأنه قتل وهو قاتل، وهذا بما لا يقول به أحد، ويوجب أن يكون تعالى هو الموصوف بأنه رمى؛ من الرمى الواقع من العبد.

وفى ذلك ما قدمناه من وجوب وصفه تعالى بكل اسم مشتق من فعل العبد!

وبعد فإن حمله على ظاهره يوجب التناقض.

لأنه تعالى أثبت الرمى بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ ثم نفاه عنه بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، فلا بد من تأويله على خلاف الظاهر، ومتى وجب الدخول فى التأويل بطل التعلق لهم بالظاهر!

(١) سورة الأنفال: الآية رقم ١٧.

والمراد بالآية: أنه تعالى بين للمؤمنين أن ما فعلوه من قتل الكفار، لم يكن على جهة الاستبداد منهم ويحولهم وقوتهم وأنهم وصلوا إليه بمعونته تعالى وألطافه؛ لأنهم لو لم ينصرهم بالإمداد بالملائكة، والربط على القلب وتثبيت القدم، وإلقاء الرعب في قلوب الكفار؛ لم يتم لهم من قتلهم ما تم. وقد بينا جواز إضافة الطاعة إليه تعالى إذا وقعت بتيسيره وألطافه ومعونته، فلا وجه لإعادة ذكره.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فقد يصبح جملة على ما قلناه لأنه بألطافه وتأنيده تم له في الرمي ما تم.

ويجوز أن يريد به: وما بلغت الرمي حيث بلغ إذا رميت، ولكن الله بلغه؛ لأنه على ما روى تناول التراب والحصى فرمى به وجوه الكفار فقال: (شاهت الوجوه)، فوصل ذلك إلى عيونهم وأوهى قلوبهم، وذلك منه تعالى وإن كان ﷺ ابتداء الرمي.

ثم يقول للقوم: إن كان تعالى قتل ورمى فيجب أن لا يكون للمؤمنين فيه صنع ولا يستحقون المدح، وكان لا يصح التمدح بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ﴾^(١) لأن ذلك القتل والقتال من الله تعالى لأنهم، وهذا ظاهر الفساد.

وقوله تعالى: ﴿وَلِيْلِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾^(٢) يدل على أن القتل والرمي فعلهم؛ وأنه تعالى أضافهما إلى نفسه من الوجوه التي بينها، فكأنه يبين أنه لفضل ألطافه يستلزم المؤمنين وينعم عليهم ويحسن؛ لأن كل ذلك من

(١) سورة الحديد: الآية رقم ١٠.

(٢) سورة الأنفال: الآية رقم ١٧.

نعمه وأفضاله، ولو كان الأمر كما قالوا لم يصح أن يوصفوا بأن ما فعلوه من البلاء الحسن، وكل ذلك بين.

٢٧٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد منع الكفار من الإيمان فقال: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن الكلام لو كان على ظاهره لوجب أن يكون شر الدواب المجانين والبهاائم؛ لأنهم يختصون بهذه الصفة، خصوصاً إذا كانوا صمماً بكماً، وهذا مما لا يقول به أحد!

وبينا من قبل أنه تعالى يصف الكفار بذلك تشبيهاً بمن هذا حاله، من حيث حل محله في أنه لا يتتفع بما يسمع ويبصر فيتفكر فيه ويعقل، وإن كان أهل اللغة إذا ذكروا البيان وأوضحوا الحجة فعدل المخاطب عن معرفته قالوا فيه: إنه بهيمة وهو حمار مطبوع على قلبه لا يعقل ولا يبصر رشده.

حتى إنهم يقولون فيه إذا تجاوز هذا الوصف هو ميت جماد، وقد قال أبو الهذيل (٢) رحمه الله تعالى: إنهم لشدة تمسكهم بالكفر صاروا كأنهم منعوا أنفسهم من الانتفاع بما يسمعون ويبصرون ويعقلون، فقليل فيهم ذلك، كما قيل في المثل حبك الشيء يعمى ويصم، من حيث يصرف عن طريقة الرشاد.

(١) سورة الأنفال: الآيتان رقم ٢٢، ٢٣.

(٢) هو أبو الهذيل العلاف: محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول العبدى، من شيوخ المعتزلة. أخذ الكلام عن عثمان الطويل صاحب واصل بن عطاء، وبرع في الجدل وقطع الخصوم. وقيل إنه توفى في أول أيام المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين، عن مائة سنة.

٢٧٩ - وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾^(١) من أقوى ما يدل على مذهبنا فى اللطف، لأنه بين تعالى أنه لو علم فيهم قبولاً لأسمعهم ما اقترحوا من الآيات؛ لأنهم اقترحوا ذلك.

وقد أظهر الله المعجز فقال مبيناً بأنه لو كان فى المعلوم أنهم يؤمنون عنده لأسمعهم، لكنه قد علم أنهم، وإن سمعوه يتولون ويعرضون فلا يقبلون.

٢٨٠ - وأما قوله تعالى من بعد: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾^(٢) فلا يصح أن يتعلق به المجبرة فى أنه تعالى يمنع من الإيمان؛ لأن ظاهره يقتضى أن يحول بين المرء وقلبه لا بينه وبين أفعال قلبه، ولأنه لو أراد الحيلولة فى الحقيقة لم يكن فيه فائدة؛ لأن بيننا وبين القلب حائلاً ولذلك لا نراه كما لا نرى المستور المحجوب، فلا ظاهر للقوم!

والمراد بذلك: أن يحول بين المرء وقلبه بالإماتة فيخرج من أن يمكنه التلافى بالتوبة و الندم، ورغب تعالى بذلك فى المبادرة إلى التوبة وتلافى المعصية، ويؤكد ذلك ما تقدمه من قوله: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ فأمر بالمبادرة إلى طاعة الله ورسوله قبل حلول الموت الذى يفوت ذلك.

وقوله: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ قد حمله أبو على رضى الله عنه على وجهين: أحدهما: أن المراد به حال الثواب، لأنه يقتضى الإحياء الدائم.

والثانى: أنه أراد المبالغة فى الجهاد لكيلا يقوى العدو فيقدم عليه

(١) سورة الأنفال: الآية رقم ٢٣.

(٢) سورة الأنفال: الآية رقم ٢٤.

بالقتل ، فيكون ذلك إحياء في المعنى ويقارب قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (١) .

٢٨١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده، ما يدل على أن ما يقع من العبد يقع بقضائه، فقال: ﴿ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ (٢) .

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن الله يقضى أمراً، وذلك الأمر كان مفعولاً ولا ننكر أن يكون كثير من الأمور هذا حاله، لأنه تعالى ذكر الأمر ولم يعرف فلا يمكن التعلق بعمومه .

وظاهر الكلام أيضاً يقتضى أنه بعد وقوع الأمر المفعول يقضيه، وهذا لا يصح على قولهم إذا قالوا إن القضاء بمعنى الخلق؛ لأنه لا يجوز أن يخلق ما قد تقدم كونه، فالظاهر يمنع مما قالوه .

وإذا حمل على معنى الاختيار والحكم والدلالة صح؛ لأن كل ذلك لا يمتنع فيما قد وقع، كما لا يمتنع في الأمر والمستقبل .

وإنما أراد تعالى أن يبين للمؤمنين في المقاتلة أن الأمر لا يتعلق بهم، وبذلتهم، وأنه إنما قد يحصل ما قد علمه وقدره من الأمور .

٢٨٢ - وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ (٣) يبين ما قلناه لأنه دل بذلك على أن الغرض بما يفعله إنما هو لكي يتم ما علم من المصالح في الظفر بهم .

فإن قال من خالف في الرؤية: إذا جاز أن يقلل الكثير في العين الصحيحة فهلا جاز مع صحتها وارتفاع الموانع، أن نراه جل وعز .

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٧٩ .

(٢) سورة الأنفال: الآية رقم ٤٢ .

(٣) سورة الأنفال: الآية رقم ٤٣ .

قيل له: إن الظاهر يقتضى أنه قلل العدد فى أعين المؤمنين، وليس فيه أنه فعل ذلك من غير مانع، ومن قولنا إن ذلك يجوز للموانع، وإنما أنكرنا القول بأن المرئى لا نراه بالعين الصحيحة مع ارتفاع جميع الموانع.

فإن قال: وما تلك الموانع التى هى تمنع رؤية بعضهم دون بعض؟

قيل له: إن العبرة قد تقع على وجه لا يشاهده الرجل من بعد، إلا بعض الناس دون بعض، فلا يمتنع أن يكون تعالى فعل ذلك أو غيره فقلوا فى أعينهم، وقل المؤمنين فى أعين القوم، ليكونوا أجراً على الإقدام فيتم قضاء تعالى فيهم، وهذا ظاهر بحمد الله.

٢٨٣ - وقوله تعالى من بعد: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (١) من أقوى ما يدل على أن المرء يؤخذ بذنبه، وأنه تعالى لا يخلق فيه المعصية، فتزه نفسه عن أن يكون ظالماً، ولو كان هو الذى أدخله فى الذنب لوجب أن لا يكون ما فعل بهم بما قدمت أيديهم وأن يكون ظلاماً حتى لا يستحق هذه المبالغة إلا هو من حيث لا يقع الظلم إلا منه وقد بينا من قبل ذلك مشروحاً.

٢٨٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المؤلف للقلوب والموفق بينها، بأن جعل فيها الأمور التى تشترك فيه من الإيمان والولاية، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ (٢).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أنه تعالى هو الفاعل للنصر، والمؤيد له

ﷺ بالملائكة وغيرها.

(١) سورة الأنفال: الآية رقم ٥١.

(٢) سورة الأنفال. الآيتان ٦٢، ٦٣.

فأما ظاهر قوله: ﴿وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ فلا يقتضى أنه فعل الإيمان وسائر ما يشتركون فيه؛ لأنه لا شيء من ذلك إلا وقد يكون معه الألفة وتثبت عنده العداوة.

وبعد، فإن التآليف بين القلوب حقيقة أن ينضم بعضها إلى بعض، وذلك مما لا يصح أن يكون مراداً.

وبعد، فإن الظاهر يقتضى أنه ألف بين قلوبهم، والتآليف إنما يكون فيما يرجع إلى الفاعلين بينهم لا بين قلوبهم، ومتى ذلك القلب فى ذلك فهو مجاز!

والمراد بذلك: أنه تعالى أزال ما كان من العداوة بين الكفار أو يقال إن المراد بذلك ما كان بين الأوس والخزرج فجمعهم الله على نصرته ﷺ، بأن قوى دواعيهم فيه.

٢٨٥ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى: يجوز أن يخونه الإنسان، وذلك من صفات الأجسام، فكيف يصح القول بأنه لا يشبهها؟ فقال: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن الظاهر يقتضى أنه تعالى يجوز عليه المضار، لأن الخيانة لا تصح إلا على من ينال بمكروه ويتوصل إلى ذلك من حاله على جهة الاستدراج من حيث لا يشعر وليس ذلك بقول لأحد، فالتعلق بظاهره لا يصح.

ويجب أن يحمل على أن المراد به أنهم خانوا الرسل من قبل، فجعل

(١) سورة الأنفال: الآية رقم ٧١.

خيانتهم للرسل خيانة له، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ (١) إلى ما شاكله، ولذلك صح في هذا الكلام أن يكون تسليّة للرسول ﷺ فكأنه، قال تعالى: تصبر عليهم، فإنهم وإن كانوا يريدون خيانتك فقد سبق من أمم الأنبياء والرسل مثل ذلك، فأمكن منهم بالعقوبة العاجلة والآجلة.

(١) سورة الأحزاب: الآية رقم ٥٧ وتام الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾.